تقويل النصّ القرآنيّ عند المفسّرين ـ مخالفة الترتيب مثالا

م. د. هاني كنهر عبد زيد العتّابيّ
المديرية العامة لتربية واسط

أ.د. نعيم سلمان غالي البدريّ
جامعة واسط/كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

الملخّص

يرمي هذا البحث إلى دراسة ظاهرة تقويل النصّ وتبيان فاعليّتها في (مخالفة ترتيب النصّ القرآنيّ) في تفاسير القرآن، ومناقشتها، وبيان موقف المفسّرين منها، وهو إذ يتناول هذه الظاهرة ينطلق من قاعدة، مفادها: (أنّ كلَّ نصٍّ قرآنيّ مقصودٌ قصدًا أكيدًا بألفاظه وتوزيعه، ولا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أنْ يؤدّي مؤدّاه أيُّ ترتيبٍ آخر للموادّ اللغويّة عينها)، والبحث يعرض طرائق المفسرين في تقويل النصّ القرآنيّ بافتراض ترتيب جديد مغاير لترتيبه، على مستوى الآية الواحدة مرّة، وعلى مستوى ترتيب آيات السورة القرآنيّة مرّة أخرى، وهو يخلص إلى ضرورة الوقوف على مقاصد ترتيب النصّ القرآنيّ من غير استناد إلى (الافتراض أو التقدير أو التأويل) المبنيّ على مخالفة الترتيب، أمّا إذا عجز البحث عن إدراك بعض مقاصد الترتيب، فيقرّ بعجزه، ويرجئ ذلك إلى أبحاث أخرى تكفل الإحاطة بالخصائص اللغويّة والبيانيّة والدلاليّة المتمثّلة بترتيب النصّ القرآنيّ.

Abstract

This research is an attempt to show the phenomenon of “Taqweel" (extracting the meaning from the text) the text and its effect on (violating the order of the Qur’anic text) in the interpretation of the Qur’an، discussing it، and explaining the position of the interpreters about it، as it deals with that phenomenon stems from a rule، stating that: (Each Qur’anic text is intended for sure intent with its wording and distribution، and in no way can it be In any case، the performance of any other arrangement of the same language materials)، and

the research presents the methods of interpreters in interpreting the Quranic text by imposing a new arrangement that is different from its arrangement، at the level of the one verse once، and at the level of the arrangement of the verses of the Qur'an surah again، and the research concluded that it is necessary to stand on the secrets of the arrangement of the text Quranic،Without diligence in changing its arrangement according to assumption، appreciation، and interpretation. If a person is unable to recognize some of the secrets of that arrangement، he admits that he is incapable، and postponed this to other research to ensure that the linguistic and graphic secrets are enclosed in the arrangement of the Quranic text.

مقدّمة البحث

عُني العلماء بالقرآن الكريم على مرّ العصور، وأنتجوا فيه مصنّفات غزيرة، منها ما اختصّت بمعاني ألفاظه وغريبه، ومنها ما اختصّت بأساليبه وفنونه، ومنها بأسباب نزوله وقصصه، ومنها بآياته المحكمات والمتشابهات، إلى غير ذلك من الدراسات التي عُنيتْ بتفسير القرآن الكريم وعلومه، وكلٌّ منهم اتّخذ له منهاجا يسير عليه في فهم القرآن والاستضاءة بأنواره؛ ولأنّ بعض المفسّرين قد أدركوا ما بهم من حاجة ماسّة إلى حسّ لغويّ، وذوق بلاغيّ، وبصر بطرائق القرآن في إجراء الكلام، واطّلاع واعٍ على ما يتصّل به من العلوم، نجدهم قد أفردوا أبوابا في تفاسيرهم عرضوا فيها ما يحتاج إليه المفسّر في تفسير القرآن الكريم بغية الابتعاد عن حصول أيّ مضاعفات فكريّة تقوده إلى عرض افتراضات أقرب إلى الخيال؛ فتضيع فرصة الوصول إلى الحقائق القرآنيّة السامية.

وليس من شأننا في هذا البحث أن نعرض شروط المفسّر ومناهج المفسّرين على اختلافها وتنوّعها، بل غاية ما نرمي إليه بوصفنا باحثين نعيش في القرن الواحد والعشرين، ونطبّق مناهجه وآليّاته في قراءة النصوص، أن نطرح مجموعة من التساؤلات؛ تسلّط الضوء على جوانب غاية الأهميّة في تفاسير القرآن الكريم، فنسأل عن المُفَسِّرِ ـ أيّ مُفَسِّرٍ ـ إن كان قد وظّف جميع إمكاناته في تفسير كتاب الله المنزل وتأويله، فهل يجوز له إعادة صياغة موادّ النصّ ـ أيّ نصّ ـ وترتيبها ترتيبا جديدا؟ وهل بوسعه أن

يفترض ترتيبا جديدا للنصّ القرآنيّ؛ فيقدّم ويؤخّر، ويعيد صياغة النصّ القرآنيّ صياغة جديدة بغيةَ أن يوافق رؤيته التفسيريّة، وهو مدركٌ، أيّما إدراك، أنّ القرآن الكريم ليس من قبيل الألغاز والأحاجي، ولا من طراز كلمات الكهنة المكوّنة من الأسجاع والكلمات الغريبة!

وقبل ذلك نسأل: هل يمكن للباحثين أن يفترضوا ترتيبا مغايرا لما جاء عليه بيتٌ من الشعر العربيّ، استنادا إلى قاعدة لغويّة أو غير لغويّة خارجة عنه؟ إنّنا ـ على قدر ضعف نظرنا ـ نرى أنّ ذلك غير جائز، وأنّ قراءة أيّ عمل أدبيّ أو فنّيّ يجب أن تكون في حدود صياغته، وأن تنطلق من النصّ نفسه في مناقشته وتحليليه وتأويله، من غير أن نفترض نصّا جديدا يضارعه في المكوّنات من الأسماء والأفعال والحروف؛ لأنّ ذلك لا يُعدُّ تفسيرا لهذا النصّ، أو تحليلا له، بل هو إنتاج لنصّ جديد، يعتمد على ألفاظ النصّ الأوّل، ويخالفه في التأليف والترتيب، ثمّ إنّ هذه المخالفة تُفضي إلى توليد معاني جديدة، تتفاوت مع معاني النصّ الأوّل (المُفَسَّرِ)، وربّما تناقضها.

ومجمل القول، إنّ الهدف الأسمى من هذا البحث هو محاورة التأويلات المفترضة التي عرضها المفسّرون في سبيل الوصول إلى المعاني القرآنيّة السامية، وتحديد الخلفيّات الثقافيّة المؤثّرة فيها، والعمل على ضبطها على وفق ترتيب النصّ القرآنيّ نفسه، تنظيرا وتطبيقا، وقد اطّلب أن يعرض مادّته في ثلاثة مباحث: الأوّل يُعْنى بعرض فكرة مخالفة ترتيب النصّ القرآنيّ عند المفسّرين, المقولة والإجراء، والثاني يختصّ بتبيان دواعي تغيير ترتيب النصّ القرآنيّ عند المفسّرين, والثالث يوضّح طرائقهم في تقويل النصّ القرآنيّ بتغيير ترتيب كلماته وآياته؛ وقد خلص إلى دراسة بعض (التقويلات) على مستوى الآية القرآنيّة الواحدة، وعلى مستوى السورة، وهو في كلّ ذلك يرمي إلى بيان خصائص التعبير القرآنيّ وأسراره اللغويّة والبيانيّة.

المبحث الأوّل: مخالفة ترتيب النصّ القرآنيّ عند المفسّرين، المقولة والإجراء

من المعلوم الثابت لدى اللغويّين والمفسّرين أنّ القرآن الكريم دقيق غاية الدقّة، وأنّ اللفظ القرآنيّ قد وُضِعَ في المحلّ الذي يقتضي أن يوضَعَ فيه، وضعا مقصودا، وكان ينبغي أن يقودهم ما علموا به إلى النظر في القرآن الكريم، وتفسير آياته، بالاعتماد على ترتيبها هي، وعدم الاسراف في افتراض ترتيب آخر من شأنه أن يحرف المعنى المقصود؛ ذلك أنّ أيّة محاولة لنقل الكلم من موضعه إلى موضع آخر، تمثّل انتقالا إلى كلام جديد، وتقود إلى نصّ مختلف يغاير النصّ القرآنيّ، ويتفاوت معه في إنتاج المعنى.

ويحسن بنا أن نذكر ما أقرّه أبو هلال العسكريّ (ت295هـ) في معرض بيانه عن حسن النظم وجودة الرصف والسبك؛ إذ صرّح بأنّ من حسن الرصف وضع الألفاظ في محالّها، وعدم الإسراف في تقديمها وتأخيرها، وحذفها وزيادتها، واستثنى من ذلك الحذف الذي لا يُفْسِدُ الكلام، ولا يُعْمي المعنى، بغية أن تُضَمَّ الألفاظ إلى شكلها، وتُضافُ إلى لفقها (العسكريّ، 1952، صفحة 161)، وقال بعد أن ذكر ذلك: "وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها، وصرفها عن وجوهها، وتغيير صيغتها، ومخالفة الاستعمال في نظمها" (المصدر نفسه، صفحة 161).

ويظهر من قوله هذا أنّ الاسراف في مخالفة المعنى لترتيب الكلام، بالتقديم والتأخير، يُعَدُّ من سوء الرصف؛ لأنّه يصرف الكلم عمّا وُضِعَ له، ويولّد الوهم في فهمه وتلقّيه. وإذا كنّا نذهب إلى ما ذهب إليه العسكريّ فهذا لا يعني أنّنا ننكر وجود التقديم والتأخير في القرآن الكريم، بل غاية ما نذهب إليه أنّ القرآن الكريم رتّب الكلم بطريقة توحي بالمعاني التي قصدها، فوضع كلّ لفظ في الموضع الذي يقتضيه؛ بمعنى أنّ الاعتراف بوجود التقديم والتأخير في القرآن ينبغي أن يكون في حدود ما تستوعبه اللغة، وما يناسبه السياق، وما ترشد إليه القرائن (الحربيّ، 1996م، صفحة 452/2), وإلّا فإن قال قائل

بتقديم آية على آية، أو كلمة على أخرى، وسعى إلى إعادة ترتيب النصّ، من غير دليل قاطع يجلي لنا الأسباب، ويعلّل لنا الابتعاد عن ترتيب النصّ نفسه، فإنّنا ـ على ضعف نظرنا ـ نردّ ذلك ونرفضه، ونذهب إلى القول بتفسير القرآن بالاعتماد على قواعده هو؛ ذلك أنّ للقرآن عرفا خاصا، ومعاني معهودة، ولا يمكن تفسيره بغيرها، ولا يجوز فهمه بغير عرفه، وما عُهِدَ من معانيه، وأنّ أيّ محاولة لتفسيره من غير العناية بقواعده وترتيبه ستنتهي إلى معانٍ ومقاصد ليست من مراده (الجوزية، 1990م).

ولكنّنا بتتبعنا لبعض تفاسير القرآن الكريم وجدنا أنّ مِنِ المفسّرين مَنْ تحكمه قواعد النحو، فيسعى إلى افتراض ترتيب جديد، من شأنه أن يجعل النصّ مطابقا للقاعدة، وهو بذلك يُضَحّي بالمعنى القرآنيّ الدقيق في سبيل الحفاظ على تلك القاعدة، فإذا كانت للشعر قواعد، تجيز للشاعر ما يمكّنه من التعبير عن المعاني التي يريدها، وإن تطلّب ذلك الخروج عن قواعد النحو الموروثة، أليس من الضروريّ أن نقول: إنّ للقرآن قواعده ونظامه الخاصّ، وينبغي النظر إليه وتفسيره على وفق نظامه، من غير أن نخضعه إلى قواعد خارجة عنه، على أنّ نظامه هذا لا يعني الخروج عن قواعد النحو عامّة، بل هو تطبيق لتلك القواعد، وجري على مجراها؛ إذ يقول الزركشيّ (ت794هـ) في بيان ما يحسن للمفسّر العناية به: "ليكن محطّ نظر المفسّر مراعاة نظم الكلام الذي سيقَ له، وإن خالف أصل الوضع اللغويّ لثبوت التجوّز" (الزركشيّ، د.ت، صفحة 317/1), وقد سبقه ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ) في الإشارة إلى زلل أقلام كثير من المعربين؛ بسبب تغليب الصناعة النحويّة على ظاهر المعنى (الأنصاريّ، 1991م، صفحة 605/2).

ولم يغفل المفسّرون عن ذلك، بل صرّح غير واحد منهم بضرورة تفسير القرآن الكريم على وفق ترتيبه، والتركيز على المعاني المقصودة من هذا الترتيب، من غير افتراض ترتيب جديد؛ إذ صرّح الطبريّ (ت310هـ) في موضع من تفسيره بأن لا وجه لتقديم لفظ في القرآن الكريم أو تأخيره إلّا بحجّة

واضحة (الطبريّ، 2001م، صفحة 351/13)، وعاب على المفسّرين في موضع آخر، الاحتيال في تفسير النصّ القرآنيّ ـ بالقول إنّ في الكلام تقديما وتأخيرا ـ إذا ما وُجِدَ له ـ في موضعه ـ تخريج صحيح، يمكن أن يوضّح معناه، بالاعتماد على ترتيبه (المصدر نفسه، صفحة 314/24).

وتابعه في ذلك جماعة من المفسّرين، ومنهم الزمخشريّ (ت538هـ) الذي وصف الإسراف بالقول في التقديم والتأخير بأنّه من بدع التفاسير، وأشار إلى ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ**﴾ [يوسف/99]، وذلك بقوله: "ومن بدع التفاسير أنّ قوله (إن شَاء اللّهُ) من باب التقديم والتأخير، وأنّ موضعها ما بعد قوله: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ﴾ [يوسف/98] في كلام يعقوب، وما أدري ما أقول فيه وفي نظائره" (الزمخشريّ، 1986م، الصفحات 505/2-506)؛ ذلك أنّ اتّساق رتبة النصّ أكثر بيانا ووضوحا.

وقد أحسن أبو حيّان (ت745هـ) حين قرّر أنّ القرآن الكريم "ينبغي أن يُحْمَلَ على أحسن إعراب وأحسن تركيب؛ إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يُجَوِّزُهُ النحاة في شعر الشمّاخ والطرمّاح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة" (أبو حيّان الأندلسيّ، 1990م، صفحة 12/1)، وقد عمل على تنزيهه من الإسراف بالتقديم والتأخير مبيّنا أنّه من ضرورات الشعر؛ وقام بردّ ما ذكره بعض المفسّرين في تفسير قوله تعالى: ﴿**فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ [البقرة/265]، وذلك بقوله: "ودعوى التقديم والتأخير في الآية، على ما قاله بعضهم، من أنّ المعنى: أصابها وابلٌ، فإن لم يصبها وابل فطلٌّ، فآتت أكلها ضعفين حتّى يجعل إيتاءها الأكل ضعفين على الحالين من الوابل والطلّ، لا حاجة إليها، والتقديم والتأخير من ضرورات الشعر، فيُنَزَّهُ القرآن عن ذلك" (أبو حيّان الأندلسيّ، 1990م، صفحة 670/2) .

أمّا الآلوسيّ (ت1270هـ) فقد لمس خطورة ذلك، وتشدّد في رفض دعوى المفسّرين في تغيير ترتيب النصّ القرآنيّ، وذهب إلى الأخذ بالترتيب الأصل، وذلك في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ** ...﴾ [البقرة/96]؛ إذ ذكر أنّ منهم من أجاز أن يكون (مِنَ الذينَ) صفة لمحذوف، وذلك بحمل النصّ على التقديم والتأخير، والتقدير: لَتَجِدَنَّهُمْ وطائفة من الذين أشركوا أحرص الناس (الآلوسيّ، 1994م، صفحة 329/1)، وقال في ردّه: "ولا أظنّ: يقدم على مثل ذلك في كتاب الله تعالى من له أدنى ذوق، لأنّه ـ وإن كان معنى صحيحا في نفسه ـ إلّا أن التركيب ينبو عنه، والفصاحة تأباه، ولا ضرورة تدعو إليه لا سيّما على قول من يخصّ التقديم والتأخير بالضرورة" (المصدر نفسه، صفحة 329/1) .

ويظهر ممّا مضى تبيانه أنّ المفسرين قد رفضوا تقويل النصّ القرآنيّ (العتّابيّ، 2019م، الصفحات 271–274)، بطرح افتراضات جديدة، تحرفه عن مقاصده السامية، وسعى أغلبهم إلى إظهار المعنى بالاعتماد على ترتيب النصّ نفسه، غير أنّ منهم من صرّح بقبول القول بالتقديم والتأخير بشرط أن يكون ثَمَّ دليل يدلّ عليه، وإلّا لما جاز لأحد أن يقول بمخالفة ظاهر الترتيب، قال الشنقيطيّ (ت1393هـ): "لا وجه لتقديم المتأخّر، وتأخير المتقدّم من غير استناد إلى دليل" (المصدر نفسه، صفحة 470/4) ، وعلّل ذلك في موضع آخر بقوله: "لما تقرّر في الأصول من وجوب الحمل على بقاء الترتيب، إلّا لدليل" (المصدر نفسه، صفحة 190/6)؛ والبحث إذ يعرض آراء المفسرين في ذلك يريد أن يبيّن أنْ لا وجهَ مقبولٌ، ولا تخريجَ ولا حجّةَ ولا دليلَ يسوّغ لنا تغيير ترتيب النصّ القرآنيّ؛ لأنّ نقل الكلم من موقع إلى آخر ينتج لنا نصّا جديدا، ويدعونا إلى تحليل النصّ الجديد، وإغفال النصّ القرآنيّ، وهو في الوقت نفسه يفضي إلى الوقوع في نتائج مغايرة لما أراده النصّ القرآنيّ، ولا يخفى خطر ذلك على متأمّل!

ولكنّنا وجدنا أنّ بعض المصنّفين في علوم القرآن والإعجاز القرآنيّ يدعون إلى فهم النصّ بإعادة ترتيبه، ويزعمون أنّ من آيات القرآن ما لا يمكن الوصول إلى المعنى المراد منها إلّا بحملها على التقديم والتأخير؛ إذ ذكر السيوطيّ (ت911هـ) أنّ في القرآن الكريم ما يشكل معناه بالاعتماد على ظاهره، فإن عُرِفَ أنّه من باب التقديم والتأخير، اتّضح، وصرّح بأنّ ذلك جدير بأن يُفْرَدَ بالتصنيف، وذكر بعض النصوص القرآنيّة التي فسّرها القدماء بنقل بعض ألفاظها عن مواقعها؛ لأنّها عندهم من تقاديم الكلام (السيوطيّ، 1974م، صفحة 38/3)، وقد تنبّه على ذلك الدكتور عبد العظيم المطعنيّ؛ إذ ذكر أنّ السيوطيّ كان مأخوذا بهذا النوع من التقديم؛ لأنّه يراه حريّا بأن يُصَنَّفَ فيه، وبيّن أنّ ممّا يُؤْخَذُ على السيوطيّ وغيره ممّن يدعون إلى ذلك أنّهم يكتفون بتبيين مواقع التقديم من غير أن يذكروا السبب الذي دعا إلى مخالفة الأصل (المطعنيّ، 1992م، صفحة 103/2).

وممّا يُلْحَظُ عند المفسرين أنّهم في تطبيق رؤيتهم التفسيريّة يتفاوتون في الاعتماد على الترتيب القرآنيّ؛ فمنهم من يعرض للنصّ القرآنيّ، ويقدّم له وجوها من التفسير والتأويل، ويفسّره بالاعتماد على ترتيبه مرّة، وبتغيير ترتيبه مرّة أخرى، ويصرّح بالاستغناء عن مخالفة الظاهر، ومثالنا على ذلك الفخر الرازيّ (ت606هـ)؛ إذ قال في تفسير سورة فصّلت: "واعلم أنّ من آتاه الله قريحة قويّة ونصابا وافيا من العلوم الإلهيّة الكشفيّة، عرف أنّه لا ترتيبَ أحسنُ ولا أكمل من ترتيب آيات القرآن" (الفخر الرازيّ، 1999م، صفحة 562/27)، ومنهم من يفسّر النصّ القرآنيّ بحمله على التقديم والتأخير، وبتعبير أقرب إلى الجزم، وهذا ما يظهر عند القرطبيّ (ت671هـ) وابن عاشور (ت1287هـ)، ومن ذلك ما نقلاه عن ابن كيسان (ت299هـ) في تفسير سورة القمر؛ إذ حمل ابن كيسان قوله تعالى: ﴿**اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ**﴾ [القمر/1] على التقديم والتأخير، والمعنى على رأيه: "انشقَّ القمرُ واقتربتِ الساعةُ" (القرطبيّ، 1953م، صفحة 89/17) (ابن عاشور، 1984م، الصفحات 127/17, 170/27).

والصنف الثالث يغلب على منهجه الاعتماد على ترتيب النصّ عينه، من غير أن يعرض له افتراضات جيدة تحرفه عن معناه، وهذا يظهر جليّا عند أبي حيّان؛ إذ كان كثيرا ما يردّ من يفسّر الآية بتقديم بعض أجزائها على بعضها، ومن ذلك قوله: "ولا يحتاج إلى تقديم ما هو متأخّر في المعنى" (أبو حيّان الأندلسيّ، 1990م، صفحة 725/2)، وقوله: "ولا يحتاج في هذا المعنى إلى تقدير تقديم وتأخير" (المصدر نفسه، صفحة 362/6)، وقوله: "وهذا قول ليس بشيء؛ لأنّه يُفسِدُ نظم الآية" (المصدر نفسه، صفحة 123/10)، وبالجملة إنّ المفسّرين ـ في الأغلب ـ لم يطبقوا رؤيتهم التفسيريّة في تفاسيرهم، فهم يصرّحون بضرورة اعتماد ترتيب النصّ القرآنيّ، غير أنّ بعضهم يخالف ما قاله، فيقع بما حذّر منه؛ على أنّهم يتفاوتون في مدى الوعي بما نظّروا له، من حيث الالتزام به والثبات عليه.

المبحث الثاني: دواعي تغيير ترتيب النصّ القرآنيّ عند المفسّرين

يحسن بالبحث أن يبيّن الدواعي أو الأسباب التي دعت المفسّرين إلى القول بالتقديم والتأخير، وجرّتهم إلى افتراض ترتيب مخالف لترتيب النصّ القرآنيّ، وكان لها أثر بارز في تأويلاتهم، وبالجملة أنّها تدور في أربعة أسباب:

1- مراعاة القاعدة النحويّة:

قد يصرّ بعض المفسّرين في تفسير تركيب قرآنيّ أو آية كريمة على ضرورة إخضاع هذا التركيب أو هذه الآية، للقاعدة النحويّة الموروثة، وإن اضطرّه ذلك إلى تغيير ترتيب النصّ القرآنيّ؛ ومن ذلك ما ذكره المفسّرون في تفسير قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا ۜ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا**﴾ [الكهف/1، 2]؛ فقد أعادوا ترتيب الآيتين تحرّجا وحذرا من الفصل بين الفعل (أَنْزَلَ) والحال (قيّمًا)، والتقدير عندهم: "الحَمْدُ لِلَّهِ الذي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتَابَ قَيِّمًا وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا" (الطبريّ، 2001م،

صفحة 129/1) (الزّجاّج، 1988م، صفحة 267/3) (الجوزيّ، 2001م، صفحة 78/1)، وهم بذلك يغلّبون القاعدة على الترتيب القرآنيّ؛ "للزوم الفصل المحذور من جعل الواو عطفا مع كون (قيّمًا) حالا من الكتاب، قال بعضهم فيه تقديم وتأخير أصل الكلام قيّما ولم يجعل له عوجاً لئلا يلزم الفصل المحذور" (القونويّ، 2001م، صفحة 7/12).

ويظهر أنّهم قدّموا لفظا من الآية الثانية وأقحموه في الآية الأولى، إذ افترضوا لـ(قيّما) موضعا في الآية الأولى، لكي لا يخرج القرآن عن القاعدة؛ ولو سلّمنا إلى صواب ما ذهبوا إليه في تقديم (قيّمًا)، فهذا يهدينا إلى أن نسأل عن سبب تأخيرها في القرآن، وقد تنبّه على ذلك الفخر الرازيّ؛ فسعى إلى دحض ما ذهبوا إليه، وقال بعد أن عرض رؤيته التفسيريّة في هذه الآية: "إنّ ما ذكروه من التقديم والتأخير فاسد يمتنع العقل من الذهاب اليه" (الفخر الرازيّ، 1999م، صفحة 423/21).

2- اختلاف المفسرين في تحديد معنى اللفظ القرآنيّ.

قد يقوم المفسّر بتغيير ترتيب النصّ القرآنيّ، ليوافق المعنى الذي افترضه للفظ من ألفاظه، ولو أنّه سعى بتحديد معنى هذا اللفظ على وفق الترتيب نفسه؛ لكان تفسيره أقوم، لكنّ إصراره على هذا المعنى أفضى به إلى القول بالتقديم والتأخير، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ طُغْيَاناً كَبِيرا**﴾ [الإسراء/60]؛ إذ قادهم اختلافهم في بيان المراد بالشجرة الملعونة (ابن أبي حاتم، 1988م، صفحة 120/6) و (السيوطيّ ج.، الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، 2011م، صفحة 346/7) إلى القول بأنّ النصّ يقوم على التقديم والتأخير، فمنهم من جعله على تقدير "وما جعلنا الرؤيا التي أريناك والشجرة الملعونة في القرآن إلّا فتنة للناس" (الفخر الرازيّ، 1999م، صفحة 361/20)، ومنهم من قدّره "وما جعلنا الرؤيا والشجرة إلّا فتنة للناس" (الجوزيّ، 2001م، صفحة

54/5)، ومنهم من ابتعد عن ألفاظ القرآن وترتيبه؛ إذ قال: "والشجرة عطف على رؤيا، أي ما جعلنا ذكر الشجرة الملعونة في القرآن إلّا فتنة للناس" (ابن عاشور، 1984م، صفحة 147/13)، ونرى أنّ تغيير ترتيب الآية لا يكفل تبيان المراد من الشجرة الملعونة، بل غاية ما ينبغي فعله أن نتتبّع لفظ (الشجرة) في القرآن الكريم، وبيان صفاته التي وُصِفَ بها، وعلاقة كلّ منها بسياق الآيات القرآنية التي جاء فيها.

3- الميل لتأويل الآية وتفسيرها بمعزل عن أسباب نزولها:

لا يخفى ما لأسباب النزول من أثر كبير في تفسير القرآن الكريم وتبيين آياته، فهي "أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تُصْرَفُ العناية إليها؛ لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصّتها" (الواحديّ، 1990م، صفحة 10)؛ ولأنّها تمثّل القرائن الحاليّة التي توضّح مجمل القرآن، وتعين على إظهار المراد من آياته، وهي واحدة من الوسائل التي اتّخذها المفسّرون في تفسير القرآن الكريم، لكنّهم أغفلوها في بعض المواضع التي اختلفوا في تفسيرها، وأدّى بهم ذلك إلى إعادة ترتيب النصّ القرآنيّ، ولو أنهم أنعموا النظر فيها، وأمعنوا في تدبّرها، لما مالوا إلى تقويل النصّ وإبعاده عن مراده.

ومثال على ذلك ما ذكره بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم**﴾ [آل عمران/152]، إذ اختلفوا في جواب الشرط في الآية فقيل إنّ فيه وجهين: الأوّل: أنّه محذوف، والتقدير: حتّى إذا فشلتم امتحنتم، والثاني: أنّ في النصّ تقديما وتأخيرا والواو زائدة، والتقدير: حتّى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم (الطبرسيّ، 2005م، صفحة 858/2)، وقال القرطبيّ: "يجوز إقحام الواو من (وعصيتم) أي حتّى إذا فشلتم وتنازعتم وعصيتم، وعلى هذا فيه تقديم وتأخير: أي حتّى إذا تنازعتم وعصيتم وفشلتم، وقال أبو عليّ: يجوز أن يكون الجواب: صرفكم عنهم، و(ثمّ) زائدة، والتقدير

حتّى إذا فشلتم وتنازعتم وعصيتم صرفكم عنهم" (القرطبيّ، 1953م، صفحة 152/2)، وكان الأولى الابتعاد عن القول بالتقديم والتأخير، وتفسير الآية على ترتيبها؛ ذلك أنّه "إنّما يُقالُ مقدّم ومؤخّر للمزال وليس للقارّ" (الزمخشريّ، 1986م، صفحة 48/2).

وإذا ما عرضنا سبب نزول الآية أدركنا سرّ ترتيبها؛ ذلك أنّها نزلت بالرماة الذين أمرهم الرسول بأن يلزموا مقاعدهم يوم أحد، وهؤلاء لم يعصوا كلام الرسول (ص) بادئ الأمر، بل فشلوا وتنازعوا ثمّ بلغوا مرتبة العصيان، وعلى ذلك يمكن أن يكون (فشلتم) بمعنى اختلفتم في الأمر (الأزديّ، 2002م، صفحة 307) (الطبريّ، 2001م، صفحة 131/6)، ولو أنّهم عصوا أمر الرسول بادئ الأمر ما جاءت الآية على هذا الترتيب.

4- إخضاع النصّ القرآني لأحد الفنون البديعيّة.

قد يبحث المفسّر عن حجّة لغويّة؛ ليخضع النصّ إلى أحد الفنون البديعيّة، فيتكلّف القول بتقويله؛ ليكون مناسبا للفنّ البديعيّ المعهود؛ ومن ذلك ما نقله أبو حيّان عن بعض المفسّرين في تفسير سورة البقرة؛ بتقديم بعض آياتها على بعض، إذ قيل إنّ في هذه الآيات نوعا من أنواع البديع، وهو من صنوف البيان في الكلام المنظوم والمنثور، ممّا أفضى بالمفسّر إلى القول بأنّ قوله ﴿**واذكروا الله**﴾ متقدّم على قوله: ﴿**مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ**﴾؛ لأنّ قوله: ﴿**وَاذْكُرُواْ اللّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ**﴾ معطوف عليه قوله: ﴿**فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُواْ اللّهَ**﴾، وقوله: ﴿**فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ**﴾ معطوف على قوله: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ**﴾، وقوله: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ**﴾ معطوف على قوله: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ**﴾، وعلى قوله: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي**﴾، فيصير الكلام معطوفا على الذكر؛ لأنّه مناسب لما قبله في المعنى، ويصير التقسيم معطوفا بعضه على بعض؛ لأنّ التقسيم الأوّل في معنى الثاني فيتّحد المعنى ويتّسق اللفظ" (أبو حيّان الأندلسيّ، 1990م، صفحة 337/2), و(الآيات الكريمة من

سورة البقرة, من الآيات: 200, 201, 202, 203, 207)؛ وكان ينبغي أن تُراعى قواعد القرآن نفسها، من غير الخوض في التأويل والتقدير لإدراج الآية في فنّ بديعيّ.

المبحث الثالث: طرائق تغيير ترتيب النصّ القرآني عند المفسّرين.

قد سلك المفسّرون في تقويل القرآن الكريم بما يخالف ترتيبه سبيلين: الأوّل تقديم كلمة على أخرى في الآية الواحدة بغية أن تؤيّد المذهب الذي ذهب إليه المُفَسِّرُ، والثاني: يقوم على المبالغة في ذلك فيقدّم المُفَسِّر آية على أخرى، أو يجتزئ من آية ويقدّمها على آية أخرى، وبصورة أشبه بالتلفيق في الشعر (شوقي ضيف، د.ت، صفحة 298)؛ إذ بلغ بهم الحال أن يقدّموا الآية السابعة على الأولى، وغير خافٍ ما في ذلك من حرفٍ للمعنى القرآنيّ، وفيما يأتي دراسة مفصّلة لنماذج من تقويل النصّ بإعادة ترتيبه:

1- إعادة ترتيب الآية بتقديم كلمة على أخرى.

قد يقوم المفسّر بتغيير ترتيب الآية بتقديم بعض ألفاظها على بعض، وإنتاج ترتيب جديد يقود إلى معنى جديد، يتفاوت ومعنى النصّ القرآنيّ، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾ [آل عمران/55]؛ إذ سعى بعض المفسّرين إلى تقويل النصّ القرآنيّ، وافتراض ترتيب جديد من شأنه أن يفسّر لهم المراد بقوله: (مُتَوَفِّيكَ)، ويسوّغ المعنى الذي ذهبوا إليه، ونعني أنّهم أعادوا ترتيب الآية؛ لتكون موافقة للمعنى الذي قصدوه، فلم ينبهوا إلى سبب تقديم هذا اللفظ، أو يركّزوا على ترتيب النصّ نفسه.

ويحسن بنا أن نذكّر بأنّ أيّ محاولة لتغيير ترتيب النصّ، ستؤدّي إلى حرف معناه، وإبعاده

عن المقصد الذي رُتّبَ على وفقه، ولو كان ما افترضوه صحيحا مقبولا، فإنّه بوجه أو بآخر سيجعل الترتيب القرآنيّ غير مقبول؛ ذلك أنّ القارئ سيكون أمام نصّين: الأوّل النصّ القرآنيّ الذي قدّم (مُتَوَفّيكَ) على (رَافِعُكَ إِلَيَّ)، و(مُطَهِّرُكَ)، والثاني النصّ التقويليّ، وهو قولهم: إنّ في الآية تقديما وتأخيرا، والمعنى: "أنّي رافعك إليّ ومطهّرك من الذين كفروا ومتوفّيك" (الطبريّ، 2001م، صفحة 450/5) و (الجوزيّ، 2001م، صفحة 287/1) (الفخر الرازيّ، 1999م، صفحة 238/8) و (القرطبيّ، 1953م، صفحة 99/4).

ويبدو أنّ السبب الذي دفع المفسرين إلى افتراض هذا الترتيب هو خشيتهم من تفسير (مُتَوَفّيكَ) بمعنى (مميتك)؛ لأنّ التوفية عندهم بمعنى الإماتة؛ ممّا دفعهم إلى الإصرار على تغيير ترتيب النصّ، وقد أكّد الدكتور عبد العظيم المطعنيّ ضرورة عدم الاكتفاء بالقول بتقديم التوفية على الرفع، بل يحسن أن نسأل عن سبب التقديم، وذهب إلى أنّ السرّ في ذلك يعود إلى أن الرفع إلى الله ـ إن قُدِّم على التوفية ـ يُوهِمُ بانتفاء حلول الموت بعيسى (عليه السلام) فقُدِّمَتْ التوفية على الرفع دفعا لذلك الوهم (المطعنيّ، 1992م، صفحة 104/2).

ونرى أنّ تفسير هذه الآية ينبغي أن يقوم على ترتيبها، وبيان معاني صيغها وألفاظها؛ ذلك أنّ (مُتَوَفّيكَ) اسم فاعل من الفعل (توفّى)، على صيغة (تفعّل) التي تفيد التدرّج في حصول الفعل (هنداوي، 1991م، صفحة 134)، ومن مادّة (وفى) التي تصوّر "استيفاء مُدّته التي كُتِبَتْ من عَدَدِ أَيّامه وشُهُورِهِ وأَعْوامِهِ في الدنيا" (الأزهريّ، 1964م، صفحة 419/15)، فإذا ما لُحِظَ أثر الصيغة الصرفيّة، والمادّة اللغويّة، والترتيب الذي جاءت عليه الآية، ظهر أنّ المراد بـ(متوفيك) هو إتمام أيّامه يوما بعد يوم، وهذا الإتمام سيكون شاملا للرفع والتطهير، ثمّ يأتي الحكم الإلهي (إليّ مرجعكم)، وقد عزّز ذلك التدرّج حرف العطف (ثمّ) الدّال على التراخي في الزمن، ولكن أيّا من المفسّرين لم يلتفت إلى معنى المادّة والصيغة،

وأثرهما في ترتيب النصّ، فأدّى ذلك ببعضهم إلى افتراض ترتيب يدعم رؤيتهم، ويدفع آخرين إلى التفكير بتخريج آخر، والابتعاد عن مخالفة الترتيب القرآنيّ؛ إذ قال الفخر الرازيّ في معرض تفسيره لهذه الآية: "واعلم أنّ الوجوه الكثيرة التي قدّمناها تُغْني عن التزام مخالفة الظاهر" (الفخر الرازيّ، 1999م، صفحة 238/8).

ومثل ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلا أَن رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاء إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ**﴾ [يوسف/24]؛ فقد شغلت هذه الآية أذهان المفسّرين، وأبدوا فيها آراء كثيرة متنوّعة،؛ فمنهم من نسب التفكير بفعل السوء ليوسف (عليه السلام)، ومنهم من التمس مخرجا غير ذلك، حتّى بلغت آراءهم مبلغ القول بالتقديم والتأخير، وإعادة صياغة الآية على وفق رؤيتهم التفسيريّة، وقد تمثّلت أغلب آرائهم بتبيين المراد من الهمّ بقوله: (هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا)؛ ذلك أنّهم متّفقون على تفسير ما همّت به في وقوع الفاحشة، لكنّهم يختلفون في تفسير المراد بهمّه هو، فكانت أغلب مباحثهم في تفسير هذه الآية تدور في الإجابة عن قولهم: أكان همّ يوسف بما همّت به هي أم بهمٍّ آخر؟ ومنهم من ذهب إلى أنّه همّ بها أن يضربها حين راودته عن نفسه ولم يهمّ بمواقعتها، ومنهم من جعل قوله: (ولقد همّت به) كلاما تاما، ثمّ ابتدأ الخبر عن يوسف فقال: (وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربّه) والمعنى: (لولا أن رأى برهان ربّه لهمّ بها)، ومنهم من صرّح باختلاف الهمّين، وهو أن يكون همّها شهوة، وهمّه عفّة، أو إنّ همّه بها لم يكن عزما وإرادة وإنّما كان تمثيلا بين الفعل والترك، أو إنّه حركة الطباع التي في قلوب الرجال من شهوة النساء (الماورديّ، د.ت، صفحة 24/3)، أو أنّها "قصدت مخالطته وقصد مخالطتها، والهمّ بالشيء قصده والعزم عليه" (الخالديّ، 2007م، صفحة 72) .

والذي يعنينا من ذلك حملهم النصّ على التقديم والتأخير، إذ جعلوه بمعنى: "لولا أن رأى برهان ربّه لهمّ بها" (الزّجّاج، 1988م، صفحة 101/3) و (الثعلبيّ، 2002م، صفحة 2010/5) و (البغويّ،

1999م، صفحة 482/2) و (الطباطبائيّ، 1997م، صفحة 24/3) و (الثعالبيّ، 1997م، صفحة 320/3) (الزركشيّ، د.ت، صفحة 185/3)، فإذا كان تنزيه الأنبياء وإبعاد الفحش عنهم هو السبب الذي دعاهم إلى افتراض ترتيب جديد؛ فهذا الترتيب المفترض أوقعهم بما حذروا منه، فنسبوا إلى يوسف (عليه السلام) ما كانوا يحذرون من نسبته إليه؛ إذ جعلوا همَّ يوسف بمعنى المشاركة بهمّ امرأة العزيز، وعلّقوا هذا الهمّ برؤية البرهان الإلهيّ، بمعنى أنّ البرهان هو الرادع الوازع الذي ردع يوسف عن الوقوع بالمحظور، ولولا البرهان لوقع يوسف به، وهذا التحليل هو الآخر الذي يثبت الذنب للنبيّ، ويؤكّد سعيه في مشاركتها.

ونرى أنّ فهم النصّ على ترتيبه كفيل بتنزيه يوسف (عليه السلام) ممّا لصقوه به، كما هو كفيل بتوضيح المراد من النصّ القرآنيّ؛ ذلك أنّ همّها ليس من جنس همّه، فالأوّل سعي بتحقيق الفاحشة، والثاني همّ بإبطال ذلك السعي، وإن لم يقع، والأوّل يدعو إلى الخروج عن النظام الإلهيّ، والآخر يدعو إلى الثبات عليه، وهذا ما يؤيّده القرآن نفسه بقوله على لسان زوج العزيز: ﴿**لَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ** ...﴾ [يوسف/32]؛ وهو قول امرأة العزيز؛ إذ ذكرت أنّها راودته عن نفسه؛ فاستعصم، والفاء تفيد الترتيب والتعقيب في تسلسل أحداث القصة، من غير إشارة إلى زمن التفكير بفعل الفاحشة، ولو كان ثَمَّ زمن للتفكير بفعلها لجيء بحرف عطف آخر غير الفاء، وعلى وفق ذلك يكون الهمّ بإبطال سعيها داخلا في معنى الفعل (استعصم)، فإن قال قائل: إنّ ابن قتيبة صرّح بإنكار ذلك، وذهب إلى أنّه لا يجوز في اللغة أن تقول: هَمَمْتُ بِفُلانٍ، وَهَمَّ بي، وأنت تريد اختلاف الهمّين (الجوزيّ، 2001م، صفحة 427/2) (الطيّار، 1432م، صفحة 529/1)، ونسب إلى يوسف الوقوع بالخطأ مستدلّا بما حصل لآدم (عليه السلام)، ثمّ بيّن أنّها "همّت منه بالمعصية همّ نيّة واعتقاد، وهمّ نبيّ الله صلّى الله عليه وسلّم، همّا عارضا بعد طول المراودة، وعند حدوث الشهوة التي أتي أكثر الأنبياء في هفواتهم منها"

(ابن قتيبة الدينوريّ، د.ت، صفحة 231).

نقول: إنّ وقوع بعض الأنبياء بالخطأ والعصيان ـ وإن لم نسلّم به ـ لم يكن دليلا قاطعا على وقوع نبي الله يوسف به، وأمّا تخطئة اختلاف الهمّين فلا وجه لها؛ إذ جاء في القرآن الكريم ما يؤيّد ما ذهبنا إليه من استعمال فعل واسناده لفاعل لتحقيق معنى ما، ثمّ تكراره واسناده لفاعل آخر لنقض المعنى الأوّل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ**﴾ [الأنفال/30]، وقوله: ﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ**﴾ [النساء/142]؛ فكما كان مكر الله إزالة لمكرهم وكشف له، وخداعه جزاء لخداعهم، فإنّ همّ يوسف (عليه السلام) هو التفكير في التماس طريقا للنجاة من همّها، على أنّ همّه لم يتحقّق؛ لأنّ الله سبحان رسم له طريق النجاة ببرهان منه، وهذا ما يفسّره قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿**كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ**﴾، فالله تعالى صرف عنه ذلك السوء بتجلية طريق النجاة، وهذا ما يؤيّده ترتيب الآية. وأمّا قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ**﴾ فهو خير دليل على طهارة نبيّ الله يوسف ونزاهته من تأويلات المفسّرين؛ لأنّه يشير إلى أنّ الله استخلصه وجعله نبيّا؛ فإذا ما نسبنا إلى يوسف ما نسبناه إليه من التفكير في فعل السوء والفحشاء؛ فإنّ في ذلك تشكيك في طريقة الانتقاء الإلهيّ.

وقد أدرك ذلك أبو حيّان؛ إذ ذكر أنّ بعض المفسّرين قد نسب إلى يوسف ما لا يجوز نسبته لأحد الفسّاق، وأنّ يوسف (عليه السلام) لم يقع منه همٌّ بها أبدا، بل هو منفيّ بتحقّق البرهان، كما يقال: (لقد قارفت لولا أن عصمك الله) وليس ذلك من باب تقديم جواب لولا عليها، وإن لم يقوَ دليل على امتناع ذلك، بل هو على القول بأنّ جواب (لولا) محذوف لدلالة ما قبله عليه، كما قالت العرب: (أنت ظالم إن فعلت)؛ فيقدّرونه: إن فعلت فأنت ظالم، فقولهم: أنت ظالم لا يدلّ على ثبوت الظلم، بل هو متعلّق بحصول الفعل (أبو حيّان الأندلسيّ، 1990م، صفحة 257/6). وليس من شأن البحث مناقشة آراء

المفسرين في عصمة نبيّ الله يوسف، بل من شأنه أن يثبت أن ليس في الآية ما يشير إلى ما ذكره بعض المفسّرين في يوسف، بأنّه: لولا أن رأى برهان ربه لهمّ بها؛ لأنّ القرآن نفسه قد أشار إلى تطهّره ممّا لا يليق بالأنبياء والرسل؛ إذ قال على لسانه: ﴿**إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ**﴾ [يوسف/23]؛ أمّا ما نسبوه إلى يوسف فيكفي لردّه ما ذكره أبو حيّان بقوله: "وقد طهّرنا كتابنا هذا عن نقل ما كتب في التفسير ممّا لا يليق ذكره، واقتصرنا على ما دلّ عليه لسان العرب" (المصدر نفسه، صفحة 258/6).

ويحسن بنا أن نورد ما ذُكِرَ في تأييد ما ذهبنا إليه، بالاستناد إلى القرآن الكريم نفسه، ومن ذلك ما ذكره ابن العربيّ (ت543هـ) في تبيين قوله تعالى: ﴿**آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا**﴾ [يوسف/22]؛ فقد أوضح أنّ المراد بالحكم في الآية هو العمل بمقتضى العلم، وهو ما ينحصر كونه بسنّ ما بعد البلوغ، واستثنى ممّا قبله قول الله تعالى في يحيى بن زكريّا: ﴿**وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا**﴾ [مريم/12]؛ إذ روى المفسّرون عن يحيى أنّه قيل له، وهو صغير: **(ألا تَذْهَبُ تَلْعَبُ؟ قالَ: ما خُلِقْت لِلّعِبِ)**، وهذا ما جسّده يوسف حين بلوغه، وذلك بعمله بما علم (ابن العربيّ، 2003م، الصفحات 46/3-47)؛ فإذا ما علمنا ما أُوْتِيَ به يوسف من الحكم والعلم أدركنا صحّة ما ذهبنا إليه؛ لأنّه من عباد الله المُسْتَخلَصينَ.

وثمّة نكتة قرآنيّة أخرى يحسن بنا أيضا أن نذكرها في تأييد ما ذهبنا إليه في تفسير الآية، وهي أنّ زوج العزيز قد سعت في تربية يوسف كما سعى زوجها بذلك، وهذا ما صرّح به القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿**أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا**﴾ [يوسف/21]؛ وهو عين ما قالته امرأة فرعون في موسى (عليه السلام)، إذ جاء على لسانها قوله تعالى: ﴿**أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ**﴾ [القصص/9]؛ فإذا علمنا أنّ موسى امتنع عن ذكر ما لا يليق بحقّ فرعون، جزاء لتربيته له؛ لأنّه ربّاه وأنفق عليه (السامرائيّ، 2006م، صفحة 116)، فكيف لا يمتنع يوسف (عليه السلام) عن فعل ما اتّهم به، مع ما علمنا من تربية العزيز له

واتّخاذه ولدا له؟ وبالجملة إنّ اعتماد الترتيب القرآنيّ في تفسير الآية، ودعمه بالنصوص القرآنيّة الأخرى، والإحاطة بصفات يوسف (عليه السلام) التي ذكرها القرآن، والنظر إلى القصّة القرآنيّة بعين واحدة، يثبت ما ذهبنا إليه، ويؤكّد حقيقة أنّ الترتيب القرآنيّ كفيل ببيان المعنى المقصود، وأنّ أيّ محاولة لتفسير القرآن بنقض ترتيبه، وافتراض ترتيب جديد، تودي المعنى المراد، وتحرفه عن تحقيق المقاصد السامية.

2- إعادة ترتيب السورة بتقديم بعض آياتها على بعض.

قد يبالغ المفسّر في تبيين معنى النصّ القرآنيّ؛ فيعمد إلى تغيير ترتيب السورة القرآنيّة على وفق المرجعيّات اللغويّة وغير اللغويّة التي يستند إليها؛ فيقدّم بعض الآيات على بعض، ويتحرّر في ذلك من يقينه بدقّة ترتيب النصّ القرآنيّ ودلالته على المراد؛ ذلك أنّ تقديم آية على أخرى في السورة الواحدة يؤسّس لمعنى جديد، يتفاوت مع معنى النصّ القرآنيّ، أو يناقضه.

ومن شواهد ذلك في كتب التفسير، ما ذكره المفسرون في تفسير سورة النازعات، وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ۞ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ۞وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا ۞ فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا ۞ فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا ۞ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ۞ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ**﴾ [النازعات 1-7]، فقد اختلف المفسّرون في دلالة آيات القسم الخمسة الأولى اختلافا كبيرا مع أنّهم متّفقون على أنّها في القسم (الطباطبائيّ، 1997م، صفحة 195/20)، وكما اختلفوا في دلالتها اختلفوا في تعيين جواب القسم فيها؛ فذهب أكثر المفسّرين إلى أنّ جواب القسم محذوف، والتقدير: (لتُبْعَثُنَّ ولتُحاسَبُنَّ). (الطبريّ، 2001م، صفحة 24/30) و (الزمخشريّ، 1986م، صفحة 693/4) و (ابن عطيّة، 2001م) و (الثعالبيّ، 1997م، صفحة 548/5)، وقد حاول بعض المفسّرين إعادة ترتيب آيات هذه السورة، وافتراض ترتيب جديد من شأنه أن يفسّر جواب القسم فيها، وكانوا في ذلك على فريقين: الأوّل يرى أنّ في الكلام تقديما وتأخيرا؛ إذ يفترض تقديم الآيتين السادسة والسابعة على الأولى، والتقدير: "**يومَ ترجفُ الراجفةُ تتبعُها الرادفةُ والنازعاتِ غرقًا**" (الثعلبيّ،

2002م، صفحة 124/10)، والثاني ذهب إلى أبعد من ذلك؛ فقدّم الآية الرابعة عشرة وهي قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ**﴾ [النازعات 14] على الآية الأولى؛ والتقدير عنده: "فإذا هم بالساهرة والنازعات" (القرطبيّ، 1953م، صفحة 195/19)، ولم يسلم هذا التقويل من ردود العلماء ونقودهم؛ ومن أحسن ردودهم ما نُقِلَ عن ابن الأنباريّ (ت328هـ) في تخطئته؛ بدليل أنّ حرف العطف الفاء لا يفتتح به الكلام (المصدر نفسه، صفحة 195/19)؛ فيبطل هذا التقدير في فهم الآية.

ويبدو أنّ سياق الآيات يشابه إلى حدّ كبير سياق آيات مفتتح سورة الصافات: ﴿**وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ۞ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ۞ فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا**﴾ [الصافات 1, 2، 3]، وسياق آيات مفتتح سورة المرسلات: ﴿**وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۞ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ۞ وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا ۞ فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا ۞ فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا**﴾ [المرسلات 1-5]، وهي تصف الملائكة في امتثالهم لأمر الله، غير أنّها تصف ملائكة الوحي، والآيات في مفتتح هذه السورة تصف مطلق الملائكة في تدبيرهم أمر العالم بإذن الله (الطباطبائيّ، 1997م، صفحة 197/20).

وقد جاء جواب القسم في السورتين ـ على الترتيب ـ بعد القسم مباشرة؛ فإذا ما التمسنا مخرجا لجواب القسم في سورة النازعات، بعرضها على السورتين السابقتين يمكن عدّ قوله تعالى: **{يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ}** جوابا للقسم فيها؛ فيكون الظرف متعلّق بجواب قسم مضمر، للدلالة على فخامته وشدّته (الطباطبائيّ، 1997م، صفحة 202/20)، وعلى ذلك قول الزمخشريّ: "فإن قلت: كيف جعلت يَوْمَ تَرْجُفُ ظرفا للمضمر الذي هو لتُبْعَثُنَّ، ولا يبعثون عند النفخة الأولى؟ قلت: المعنى: لتُبْعَثُنَّ في الوقت الواسع الذي يقع فيه النفختان، وهم يبعثون في بعض ذلك الوقت الواسع، وهو وقت النفخة الأخرى" (الزمخشريّ، 1986م، صفحة 639/4).

ويمكن أن يقع القسم على قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ**﴾ [النازعات 26]، وهذا ما

نُسِبَ إلى بعض النحويّين، وهو اختيار الترمذيّ (ت279هـ)، أَيْ "فيما قصصت من ذكر يوم القيامة وذكر موسى وفرعون لعبرة لمن يخشى" (القرطبيّ، 1953م، صفحة 195/19)، ويؤيّده أنّ جواب القسم في السورتين السابقتين المشابهتين لهذه السورة جاء مبدوءا بـ(إنّ)، وبـ(إنّما)، على أنّ وقوع القسم على الظاهر المذكور أولى من وقوعه على غير المذكور، أو أن يُعادُ ترتيب النصّ القرآني بتغيير مراتب آياته، أمّا قولهم: إنّ هذا الوجه قبيح، لطول الكلام بين القسم وجوابه (المصدر نفسه، صفحة 195/19)، أو إنّه ضعيف؛ لأنّ المعنى هالك (ابن عطيّة، 2001م، صفحة 431/5)، فيُردُّ بأنّه إن عُدَّ ضعيفا على وفق قواعد النحو العربيّ، فإنّ افتراض ترتيب جديد أكثر ضعفا منه؛ لأنّه يقود إلى صناعة نصّ جديد يبتعد كثيرا عن النصّ القرآنيّ، بل يؤدّي إلى إنتاج معانٍ تناسب رأي المفسّر.

وقد يقوم المفسّر بتغيير ترتيب آيات السورة القرآنيّة، وهو يوجّه قراءة قرآنيّة، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا ۝ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ۝ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا ۝ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا**﴾[الشمس12 ـ 15]؛ ذلك أنّ أهل المدينة يقرأون: **{فلا يخاف عقباها}**، وهي بالفاء في مصاحفهم، بينما يقرأ أهل الكوفة والبصرة: **{وَلا يَخافُ عُقْباها}** وهي بالواو في مصاحفهم (الفرّاء، 1983م، صفحة 296/3) و (الفارسيّ، 1993م، صفحة 420/6).

وقد انبرى المفسّرون إلى تفسير قراءة أهل الكوفة والبصرة بتغيير ترتيب الآيات، وهذا ما يتّضح عند الفرّاء حين وازن بين القراءتين بقوله: "والواو فى التفسير أجود؛ لأنّه جاء: عقرها ولم يخف عاقبة عقرها، فالواو هاهنا أجود، ويُقالُ: لا يخاف عقباها، لا يخاف الله أن ترجع وتعقب بعد إهلاكه، فالفاء بهذا المعنى أجود من الواو وكلّ صواب" (الفرّاء، 1983م، صفحة 269/3).

ويبدو أنّ القراءة الثانية (بالواو) تجرّ إلى افتراض ترتيب جديد للنصّ؛ لأنّهم وجهّوا هذه القراءة على التقديم والتأخير، والتقدير: "إذا انبعث أشقاها وهو لا يخاف عقباها" (الزّجاّج، 1988م، صفحة 333/5) و (الفارسيّ، 1993م، صفحة 420/6) و (ابن عاشور، 1984م، صفحة 376/3)، وقد أوضح ذلك الفخر الرازيّ؛ إذ عدّ الآية الخامسة عشرة من سورة الشمس المتأخّرة عن الآية الثالثة عشرة في حكم المتقدّم عليها من حيث المعنى، وذلك بقوله: "وهذه الآية وإن كانت متأخّرة لكنّها على هذا التفسير في حكم المتقدّم، كأنّه قال: إذ انبعث أشقاها، ولا يخاف عقباها" (الفخر الرازيّ، 1999م، صفحة 180/31)، والمعنى عنده أنّه أقدم على عقرها وهو آمن من الهلاك، فعقرها مع خوفه من فعلته، وكأنّه لا يخاف البتة (المصدر نفسه، صفحة 180/31)، ونرى ألّا حاجة لطرح افتراضات من شأنها أن تعيد صياغة النصّ القرآنيّ لمناسبة رؤية المفسّر؛ ذلك أنّ القرآن الكريم دقيق في غاية الدقّة، من حيث اختيار الألفاظ وترتيبها، وكان على بعض المفسّرين أن ينهجوا طريق الذين اعتمدوا على ترتيب القرآن نفسه، ولم يصرّوا على إعادة ترتيبه؛ لأنّ هذه الطريق في التفسير ستقود إلى إنتاج معانٍ تمثّل قول المفسّر من غير أن تمثّل المعنى القرآنيّ الدقيق.

الخاتمة

خلص البحث إلى جملة من النتائج، يمكن أن نوجزها بالآتي:

- لا وجه ولا حجّة ولا دليل يسوّغ تغيير ترتيب النصّ القرآنيّ؛ لأنّ نقل الكلم من موقع إلى آخر ينتج نصّا جديدا، ويركّز على تحليل النصّ الجديد، وإغفال النصّ القرآنيّ.
- تفاوت المفسّرون في تطبيق آرائهم في الاعتماد على الترتيب القرآنيّ؛ فمنهم من غلب على منهجه الاعتماد على ترتيب النصّ نفسه، وعلى رأسهم أبو حيّان الأندلسيّ، ومنهم من فسّر النصّ القرآنيّ

بحمله على التقديم والتأخير وإعادة صياغته، وعلى رأسهم القرطبيّ وابن عاشور، ومنهم من عرض للنصّ وجوها من التفسير والتأويل، وفسّره بالاعتماد على ترتيبه مرّة، وبتغيير ترتيبه مرّة أخرى، وعلى رأسهم الفخر الرازيّ.

- إنّ تغيير ترتيب النصّ القرآنيّ يخضع في الغالب لأربعة أسباب: الأوّل: مراعاة القاعدة النحويّة، والثاني: اختلاف المفسّرين في تحديد معنى لفظ من ألفاظ النصّ، والثالث: الميل لتأويل الآية وتفسيرها بمعزل عن أسباب نزولها، والرابع: إخضاع النصّ القرآني لأحد الفنون البديعيّة.
- سلك المفسّرون في تقويل النصّ القرآنيّ سبيلين: الأوّل تقديم كلمة على أخرى في الآية الواحدة، والثاني: تقديم آية على أخرى، أو الاجتزاء من آية وتقديمها على آية أخرى في السورة الواحدة، وبصورة أشبه بالتلفيق في الشعر؛ إذ بلغ بهم الحال أن يقدّموا الآية السابعة على الأولى، وغير خافٍ ما في ذلك من حرفٍ للمعنى القرآنيّ.
- إنّ الاشتغال على الترتيب القرآنيّ، ودعمه بالنصوص القرآنيّة الأخرى، والإحاطة بسياق الآيات والسور، والنظر في القصّة القرآنيّة بعين واحدة يكفل تبيان المعاني المقصودة.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

1. "الإتقان في علوم القرآن"، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، 1974م.
2. "الدّرّ المنثور في التفسير بالمأثور"، دار الفكر، لبنان، 2011م.
3. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازيّ (ت 327هـ): "التفسير بالمأثور"، تح: أسعد محمّد الطيب، دار الكتب العلميّة، ط3، بيروت، 1998م.
4. ابن العربيّ، أبو بكر محمّد بن عبد الله (ت543هـ): "أحكام القرآن"، تح: محمّد عبد القادر عطا، ط4، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2003م.
5. ابن عاشور، الشيخ محمّد الطاهر (ت1287هـ): "التحرير والتنوير"، الدار التونسية للنشر، تونس, 1984م.
6. ابن عطيّة، عبد الحقّ بن غالب (ت542هـ): "المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، تح: عبد السلام عبد الشافيّ محمّد، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2001م.
7. ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم الدينوريّ (ت 276هـ): "تأويل مشكل القرآن"، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).
8. ابن قيم الجوزية، محمّد بن أبي بكر (ت751هـ): "تفسير القرآن الكريم"، دار وكتبة الهلال، بيروت, 1990م.
9. ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاريّ (ت761هـ): "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت, 1991م.
10. أبو حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف (ت745هـ): "البحر المحيط"، تح: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت، 1990م.
11. الأزديّ، مقاتل بن سليمان بن بشير (ت150هـ): "تفسير مقاتل"، تح: د. عبد الله محمود شحاتة، دار إحياء التراث، ط1، بيروت، 2002م.
12. الأزهريّ، محمّد بن أحمد (ت370هـ): "تهذيب اللغة"، تح: عبد السلام هارون، الدار المصريّة، 1964م.
13. الآلوسيّ، شهاب الدين محمود بن عبد الله (ت1270هـ): "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، تح: علي عبد الباري عطيّة، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1994م.
14. البغويّ، الحسين بن مسعود (ت510هـ): "معالم التنزيل"، تح: عبد الرزاق المهديّ، ط1، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1999م.
15. الثعالبيّ: عبد الرحمن بن محمّد (ت875هـ): "الجواهر الحسان في تفسير القرآن"، تح: عليّ محمّد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار إحياء التراث العربيّ، لبنان، 1997م.
16. الثعلبيّ، أحمد بن محمّد بن إبراهيم (ت427م): "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، تح: أبو محمّد بن عاشور، ط1، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 2002م.

17. الجوزيّ، عبد الرحمن بن عليّ (ت 597هـ): "زاد المسير في علم التفسير"، تح: عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 2001م.
18. الحربيّ، د. حسين بن عليّ: "قواعد الترجيح عند المفسّرين، دراسة نظريّة تطبيقيّة"، ط1، دار القلم، الرياض، 1996م.
19. الخالديّ، صلاح عبد الفتاح: "القرآن ونقض مطاعن الرهبان"، ط1، دار القلم، دمشق، 2007م.
20. الزجّاج، إبراهيم بن السري (ت311هـ): "معاني القرآن وإعرابه"، تح: عبد الجليل عبدة شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
21. الزركشيّ، أبو عبد الله بدر الدين محمّد بن عبد الله (ت 794هـ): "البرهان في علوم القرآن"، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، (د.ت).
22. الزمخشريّ، محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ): "الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، ط3، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 1986م.
23. السامرائيّ، فاضل صالح: "التعبير القرآنيّ"، ط4، دار عمّار، الأردن، 2006م.
24. السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ):
25. الشنقيطيّ، محمّد الأمين بن محمّد المختار (ت1393هـ): "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن"، دار الفكر، بيروت، 1995م.
26. شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام (ت 1426هـ): "الفنّ ومذاهبه في الشعر العربيّ"، ط12، دار المعارف بمصر، (د.ت).
27. الطباطبائيّ، السيد محمّد حسين (ت1402هـ): "الميزان في تفسير القرآن"، ط1، مؤسّسة الأعلميّ، بيروت، 1997م.
28. الطبرسيّ، الفضل بن الحسن (ت548هـ): "مجمع البيان في تفسير القرآن"، تح: جماعة من المحقّقين، ط2، مؤسّسة الأعلميّ، بيروت، 2005م.
29. الطبريّ، محمّد بن جرير (ت310هـ): "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر، مصر، 2001م.
30. الطّيّار، د مساعد بن سليمان: "التفسير اللغويّ للقرآن الكريم"، ط1، دار ابن الجوزي، 1432هـ.
31. العتّابيّ، هاني كنهر عبد زيد: "ظاهرة تقويل النصّ القرآنيّ في تفسير التحرير والتنوير، دراسة في ضوء النقد اللغويّ، مجلّة كليّة التربية ـ جامعة واسط، (عدد خاصّ ببحوث المؤتمر العلميّ الدوليّ الحادي عشر)، مج/3"، 2019م.
32. العسكريّ، الحسن بن عبد الله (ت395هـ): "الصناعتين"، تح: علي محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفضل ابراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العلميّة، بيروت، 1952م.

33. الفارسيّ، الحسن بن عبد الغفّار (ت377هـ): "الحجّة للقرّاء السّبعة"، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1993م.
34. الفخر الرازيّ، محمّد بن الحسن (ت 606هـ): "مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)"، ط3، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1999م.
35. الفرّاء، يحيى بن زياد (ت 207 هـ): "معاني القرآن"، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
36. القرطبيّ، محمّد بن أحمد بن أبي بكر (ت671هـ): "الجامع لأحكام القرآن"، تح: أحمد عبد العليم البردونيّ، ط2، دار الشعب، القاهرة، 1953م.
37. القونويّ، عصام الدين اسماعيل (ت1195هـ): "حاشية القونويّ على تفسير الإمام البيضاويّ"، تح: عبد الله محمود محمّد عمر، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2001م.
38. الماورديّ، عليّ بن محمّد حبيب (ت450هـ): "النكت والعيون"، تح: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).
39. المطعنيّ، عبد العظيم إبراهيم (ت1429هـ): "خصائص التعبير القرآنيّ وسماته البلاغيّة"، مكتبة وهبة، القاهرة، 1992م.
40. هنداوي، د. عبد الحميد: "الإعجاز الصرفيّ في القرآن الكريم دراسة نظريّة تطبيقيّة"، المكتبة العصريّة، بيروت، 2008م.
41. الواحديّ، أبو الحسن عليّ بن أحمد (ت468هـ): "أسباب النزول"، تح: كمال بسيوني زغلول، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1990م.